نواب : رئيس الوزراء مشغول بالحوارات والإعداد للمؤتمر الوطني

مصادر : المالكي يلغي سفره إلى نيويورك لرفض اوباما استقباله

تحذيرات واشنطن المتكررة لرئيس الوزراء نوري المالكي بشأن سماح بغداد للطائرات الإيرانية المحملة بالأسلحة -حسب الوصف الامريكي- بالمرور عبر الاجواء العراقية الى سوريا لدعم نظام الاسد ترجمت هذه المرة بطريقة اخرى ،كما يقول مراقبون،وبدأت واشنطن تلجأ الى خيارات اخرى في معاقبة حكومة المالكي لعدم اتخاذها إجراء يمنع مرور الطائرات.
فقد أشارت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء نوري المالكي قرر إلغاء سفرة كان من المقرر القيام بها الى الولايات المتحدة لالقاء كلمة العراق امام الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك الشهر الجاري

□ بغداد/ تميم الجبوري

وتقول المصادر ان "قرار المالكي جاء بعد رفض البيت الابيض ترتيب لقاء له مع الرئيس باراك اوباما اثر طلب قدمه مكتب رئيس الوزراء العراقي". الى ذلك كشفت المصادر ذاتها ان كلمة العراق سيلقيها نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي.
يقول قيادي في حزب الدعوة ان "المالكي لن يذهب الى الولايات المتحدة ،والامر غير صحيح ".
صادق اللبان النائب عن دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي اكد يوم امس في اتصال مع "المدى " ان " المالكي لم يتلق دعوة للذهاب الى الولايات المتحدة ،ولن يلقي كلمة العراق امام الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك".
ونفى اللبان ان تكون حكومة واشنطن تعاقب المالكي لعدم اتخاذ اجراء حقيقي بمنع مرور الطائرات الايرانية " عبر الاجواء العراقية ، مضيفا " لايمكن بهذه السرعة ان يعاقب اوباما حكومة المالكي لانها لم تستمع الى اوامرهم فيما يخص الشأن السوري والطائرات الايرانية " متابعا " الامر يتعلق بالسيادة العراقية ولايوجد دليل على ان حكومة بغداد سمحت بمرور الطائرات ".
وحذر ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي رئيس الوزراء نوري المالكي في وقت سابق من استغلال ايران الأجواء العراقية لنقل أسلحة ومعدات لدعم النظام السوري.
يؤكد محلل سياسي ان امريكا تسعى بقوة الى تغيير موقف العراق من سوريا . سعد الحديثي يشير في اتصال مع "المدى " الى ان " واشنطن تحاول ان تغير موقف المالكي الداعم لنظام الاسد "، مضيفا " تسعى الولايات المتحدة الى ان يتبنى العراق موقفا حياديا اكثر ،ولاتسعى الى ان يدعم الجيش الحر على اقل تقدير ".
ويقول النائب ابراهيم الركابي عضو التحالف الوطني ان " حكومة المالكي رفضت تسليح طرفي الصراع في سوريا ،ولكن واشنطن تبحث عن دور عراقي اكبر في الازمة السورية "، متوقعا انها –واشنطن – تريد ان يتنازل العراق عن موقفه من رفض تسليح الطرف المعارض .
وقال الأعضاء في مجلس الشيوخ جون ماكين وجو ليبرمان و ليندسي غراهام للصحافيين خلال زيارة لبغداد مؤخرا، إن "طهران أخبرت رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن طائرات تحمل مؤنا ومساعدات إنسانية، تعتقد الولايات المتحدة الأميركية بأنها تنقل معدات عسكرية".فيما اكد مسؤولون عراقيون عدم وجود ادلة عن رحلات ايرانية تحمل اسلحة او اية تجهيزات عسكرية . وقال علي الموسوي، المستشار الاعلامي للمالكي مؤخرا " لقد اكد رئيس الوزراء بان موقف العراق واضح و هو عدم السماح بتمرير اي سلاح او اي شيء له علاقة بالنشاطات العسكرية، و انه مستعد لمتابعة اي دليل على ذلك ".
من جانبه اعتبر العضو المستقل جواد البزوني ان عدم ترأس رئيس الوزراء نوري المالكي الوفد العراق في الجمعية العامة للامم المتحدة يعود لاسباب تتعلق بالحوارات الداخلية لحل الازمة السياسية العالقة.
البزوني اكد في اتصال مع "المدى " ان " المالكي اعتذر عن ترأس وفد العراق الى نيويورك بسبب انشغال الاخير باجراء الحوارت السياسية لاسيما مع عودة رئيس الجمهورية".
واشار البزوني الى ان " عودة طالباني الى العراق فتحت بوابة جديدة للحوار بين الكتل السياسية ومن الاجدر ان يبقى المالكي في العراق ويحاول ايجاد مخرج لحل الازمة السياسية بدل الذهاب الى الامم المتحدة ".
وبحث رئيس الجمهورية جلال طالباني مع رئيس الوزراء نوري المالكي مؤخرا مجمل المشكلات السياسية التي تعترض مسيرة بناء الدولة.
وذكر بيان رئاسي "ان طالباني استقبل المالكي وتم في اللقاء تناول مجمل المشكلات السياسية التي تعترض مسيرة بناء الدولة، والتأكيد على ضرورة تجاوزها من خلال العمل المشترك والتفاهمات الوطنية التي تستند الى الدستور والاتفاقات وأوراق العمل المطروحة عبر اجتماع وطني، وبما يضمن مشاركة الجميع في بناء العراق وتقدم مسارات العملية السياسية".
وجرى خلال اللقاء" تأكيد أهمية العمل الحثيث لتجاوز الإشكالات وبما يساعد في خلق أجواء ايجابية للحوار بغية الوصول الى حلول عملية ناجزة" وكان طالباني قد التقى في وقت سابق امس رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وبحثا اخر المستجدات السياسية.

السهيل تطالب الحكومة باعتماد مشروع لمناهضة العنف ضد المرأة على غرار كردستان

□ بغداد/المدى

رحبت النائبة المستقلة صفية السهيل بتمرير حكومة إقليم كردستان للستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والذي نعده انجازا كبيرا للمجتمع وللمرأة العراقية.
وقالت السهيل في بيان صحفي تلقت "المدى " نسخة منه امس الجمعة ان"ما تحقق كان نتيجة جهود متميزة من المجلس الاعلى للمرأة في الاقليم برئاسة الزميلة بخشان زنكنة ودعم ومساندة متواصلة من برلمان الاقليم ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والقوى الديمقراطية والتي تكللت بالنجاح بتبنيها من رئيس حكومة الاقليم شخصيا ومجلس الوزراء الذي أسرع بتمريرها والمصادقة عليها وندعو بهذه المناسبة المؤسسات كافة في الاقليم لتهيئ كافة الظروف من اجل انجاحها".
واضافت " اهنئ أخواتنا في اقليم كردستان وبرلمان وحكومة الاقليم للانجاز الكبير الذي تحقق امس بمصادقة الحكومة على هذه الاستراتيجية الوطنية التي وضعت الانسان وحقوقه اساس لاي تقدم والتي من المؤمل ان تضع حدا للانتهاكات الخطيرة التي تمارس ضد المرأة التي يمارس عليها جميع اشكال العنف".
وأوضحت انه" ففي الوقت الذي نتقدم بالتهنئة لإقليم كردستان وقواه السياسية والاجتماعية بهذا الانجاز المهم فإننا نتطلع لنجاحات مماثلة لقوانين واستراتيجيات لعموم العراق ، و لموقف مماثل من رئيس الوزراء و الحكومة الفدرالية".
وطالبت السهيل" الحكومة بسرعة تقديم قانون مناهضة العنف ضد المرأة الى البرلمان العراقي وانجاز الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة".
ولفتت الى انه" حتى يتم تمرير تلك الخطط والقوانين والمصادقة عليها من مجلس الوزراء مع اخذ المقترحات المقدمة من البرلمان والمنظمات غير الحكومية العراقية والمؤسسات الدولية المتخصصة بعين الاعتبار ودعمها سياسيا واجتماعيا وجعلها اولوية من اولويات الحكومة والبرلمان".
وتابعت السهيل "نحن بانتظار موقف مماثل من حكومتنا لايقاف العنف ضد المرأة التي يتصاعد يوميا ويتعاظم ومنها العنف السياسي والصراع على السلطة الذي اقصى النساء بشراكتهم في اتخاذ القرار ومن مشاركتهم في الاجتماعات السياسية وتمثيلهم في المؤسسات واخرها من عضوية مفوضية الانتخابات.

الكهربـاء ... هل هي مشكلة مستعصية؟

□ ترجمة المدى

في كل عام تصرّح وزارة الكهرباء بانها ستحقق مستويات معينة من الانتاج. هذه التصريحات هي بمثابة خطوات المفترض بها ان تنهي مشاكل الطاقة المستديمة في العراق و التي تعود الى حرب الخليج عام 1991. ففي العام الحالي مثلا وعدت الحكومة برفع الانتاج الى 9 الاف ميغاواط بحلول آب 2012 و بانها ستتغلب على العجز في الطاقة في 2014، لكن الذي حصل ان الحكومة لم تنجح في الوصول الى هذا الرقم خلال الصيف الحالي مما زاد في انتقاد البرلمان و الرأي العام. بينما يستمر الانتاج في التصاعد فان الطلب يتزايد ايضا مما يعني استمرار انقطاع الطاقة الكهربائية.

بالنتيجة فعندما يتعلق الامر بالكهرباء فلا يمكن تصديق الكثير من التصريحات الرسمية. في الصيف الحالي وعدت الحكومة، لكنها فشلت، في تحقيق زيادة كبيرة في انتاج الكهرباء. و في نهاية آب ٢٠١٢ كان الانتاج ٥,٨٤٢ ميغاواط و كان الطلب حينها يقارب ١٥ الف ميغاواط و كانت ارقام آب ادنى من معدل الربع الثاني من العام و الذي بلغ ٦,٢٠٠ ميغاواط. السبب في هذا الانخفاض هو المشاكل الفنية، اولها انفجار احد انابيب الوقود و مشكلة الضغط في انبوب آخر مما نتج عنه تقلص امداد الطاقة بحوالي ١,٤٠٠ ميغاواط حسب وزارة الكهرباء. في تموز كان المفترض ان تصل الوزارة الى ٧,٤٥٠ ميغاواط و الى ٩ الاف في آب. هذا مجرد مثال عن عدم استطاعة الحكومة تحقيق اهدافها، كما انه يشكك بادعائها في انهاء كافة مشاكل الطاقة في البلاد بحلول عام ٢٠١٤. انها انتكاسات متكررة تثير استياء المواطنين من التصريحات المتعلقة بالكهرباء.
رغم النقص المستمر في الكهرباء، فان وزارة الكهرباء تتهم المواطنين بسوء الاستخدام. ففي نهاية آب قالت الوزارة انها ستنصب عدادات جديدة في البيوت تضطر المواطن الى الدفع المسبق لضمان امداده بالكهرباء. قال وزير الكهرباء عبدالكريم عفتان بانه يريد اختبار العدادات في مناطق الكرخ و الرصافة اولا مع القيام بحملة عامة لإبلاغ المواطنين بالتعليمات الجديدة. اساسا من المفروض ان يقوم المواطنون بدفع اجور الكهرباء لكن بسبب سوء التوزيع و الانقطاعات المتكررة فان القليل منهم يفعل ذلك. حاولت الحكومة سابقا استخدام اجور الكهرباء كوسيلة لاحتواء الطلب في العراق الا ان الخطط كانت دائما تؤول الى الفشل. ففي حزيران ٢٠١٠ مثلا، قالت الوزارة انها ستضاعف الاجور في محاولة لتقليل الاستهلاك، لكن بعد اندلاع الاحتجاجات بشأن نقص الطاقة بداية ٢٠١١ قالت الحكومة بانها ستتخلى عن الأجور من اجل تهدئة الرأي العام. في وقت لاحق قلصت الحكومة برنامجها عندما صوت مجلس الوزراء على دعم فواتير الكهرباء. في النهاية لم يبال احد و ادعت الحكومة بانها تطلب مليارات الدنانير عن الفواتير غير المدفوعة. ان نصب العدادات سيكون وسيلة صارمة لضمان استحصال الاجور، لكن نظرا لتذبذب القرارات و الغضب العارم من نقص الكهرباء فان المضي في هذه الفكرة قد يسبب المزيد من الاستياء بين المواطنين مما يضطر الحكومة الى التراجع عن قرارها مرة اخرى.
المشاكل المتواصلة لوزارة الكهرباء تؤدي الى المزيد من الانتقادات في البرلمان. ففي بداية آب قالت لجنة الطاقة البرلمانية بان الوزارة لم تعد ترسل تقاريرها اليومية الى المجلس التشريعي، مما دعا احد النواب الى القول بان ارقام الحكومة بشأن قطاع الكهرباء لم تعد موثوقة لعدم امكانية التحقق منها. قبل شهر من ذلك، قال اعضاء في اللجنة بان البنية التحتية قديمة جدا لا تتناسب مع اهداف الحكومة في رفع الانتاج، كما اتهم بعض الاعضاء سياسيين في الضغط على وزارة الكهرباء من اجل توقيع عقود مع شركات تركية لا قدرة لها على انجاز اعمالها. مثل هذه التهم تؤدي الى المزيد من الادعاءات بان الوزير عفتان و مسؤولين آخرين متورطون بقضايا فساد. بالنتيجة فقد زادت المطالبات باستدعاء الوزير امام البرلمان الا ان شيئا مهما لم يحدث بهذا الشأن.
الدستور العراقي يعطي البرلمان صلاحيات واسعة للإشراف على عمل الحكومة و ترتيبه، لكن لسوء الحظ فانه فشل تماما في هذه المهمة. فرؤساء الاحزاب مثلا منعوا وزراءهم من الحضور امام اللجان البرلمانية بسبب خوفهم من ان يصبح ذلك ممارسة منتظمة يتحدثون فيها عن انجازاتهم و ادائهم، لذلك فان بامكان اعضاء البرلمان الشكوى مما يشاؤون بخصوص وزارة الكهرباء لكن في الحقيقة ان ذلك سيكون بلا جدوى.
كانت الحكومة العراقية تكرر دائما انها ستجد حلا لنقص الطاقة الكهربائية في البلاد. في شباط ٢٠١١ قال رئيس الوزراء بان الموقف سيتم حله في ١٥ يوما فقط. كان ذلك من بين تصريحات كثيرة مرت دون اي انجاز. الان وعدت وزارة الكهرباء بتحقيق ١٤ الف ميغاواط بحلول منتصف ٢٠١٣ و ٢٠ الفا بحلول نهاية العام نفسه مما سيضع حدا لنقص الطاقة الكهربائية. الجمهور لا يثق كثيرا بهذه التصريحات كما ان الكثير من السياسيين ايضا يعتقدون بانها وعود وهمية.
الحكومة تتقدم للأمام في تأسيس مصانع جديدة للطاقة، و ان مجمل انتاج الطاقة قد زاد بشكل ثابت منذ عام ٢٠٠٣. مع ذلك فان التخطيط السيئ و الاستخدام غير المقيد للطاقة الكهربائية قد ادى باستمرار الى تعطيل الجهود لحل هذه المشكلة. كانت نتيجة ذلك اعفاء العديد من وزراء الكهرباء، و خروج احتجاجات جماهيرية استمرت لمدة عامين.
ان الفشل المستمر في تطابق التصريحات مع النتائج يقوض المصداقية، و يعيق الاقتصاد ايضا لأن الشركات لا تتمكن من العمل من دون امداد مستمر للطاقة. السلطات تشعر و تتحسس كل هذه الضغوط الا ان سوء الاداء الوظيفي داخل الحكومة يقوض جهودها. نتيجة لذلك فمن المحتمل ان يواجه العراق المزيد من النقص في الطاقة الكهربائية على مدى السنوات القادمة.

عن: افكار عن العراق

الحزب الإسلامي في نينوى: تزايد الاغتيالات في المحافظة دليل فشل القوات الأمنية

□ بغداد/المدى

أكد الحزب الإسلامي العراقي، ان تصاعد وتيرة الاغتيالات في المحافظة يدل على وجود خلل كبير في المنظومة الأمنية، وفشلها التام بحفظ الأمن.
وذكر بيان عن الحزب، تلقت "المدى " نسخة منه، امس الجمعة، ان "تصاعد وتيرة الاغتيالات في المحافظة يدلل دون شك على وجود خلل كبير في المنظومة الأمنية، إن لم نقل فشلها التام، مطالباً باتخاذ الخطوات اللازمة لحماية أرواح المدنيين والكفاءات بمختلف أصنافهم".
وشجب الحزب "عمليات الاغتيال التي طالت خلال الأيام الماضية ضباطاً في الجيش العراقي السابق وأئمة مساجد، مبيناً أن "مسلسل تصفية الخبرات في نينوى مازال جارياً على قدم وساق، لإضعاف هذه المحافظة التي قدمت أشهر الكفاءات، بمختلف الاختصاصات".
وتابع "هناك تناقض بين التصريحات الرسمية وما يجري على أرض الواقع، فعمليات الاعتقال اليومية تطال العشرات ممن يقال بأنهم أعضاء بل وقيادات في تنظيمات إرهابية، وفي المقابل هناك العشرات من التفجيرات والاغتيالات التي لا تنتهي".
وأوضح أن "تفسير ذلك واضح للعيان، فعمليات الاعتقالات لا تمس إلا الأبرياء، وبعضهم يعود إلى ذويه بعد أيام جثة هامدة كمل حصل مؤخراً، في حين تعجز الأجهزة الأمنية عن اكتشاف المنفذ الحقيقي، أو ربما تتغافل عنه لتحقيق مكاسب معينة".
وطالب الحزب الحكومة المحلية في نينوى "ببذل جهدها وتنسيق عملها مع الأجهزة المعنية والوزارات الأمنية، لإدارة المحافظة برؤية جديدة توقف نزيف دم الأهالي، في ظل استباحة مدينتهم على أيدي المجرمين، كما هو حاصل اليوم".